Public Disclosure Authorized

وثيقة معلومات المشروعات

للاستخدام الرسمي فقط

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 22 مايو/أيار 2021 | رقم التقرير: PIDA30789

Public Disclosure Authorized

معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد	الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):
جيبوتي	P174461	مشروع إرساء الأسس الرقمية في جيبوتي (P174461)	
المنطقة	التاريخ التقديري للتقييم المسبق	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين	مجال الممارسة (الرئيسي)
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	31 مايو/أيار-2021	22 يونيو /حزيران 2021	التنمية الرقمية
أداة التمويل	المقترض/المقترضون	الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ	
تمويل المشروعات الاستثمارية	جمهورية جيبوتي	وزارة الاتصالات والبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الوزير المكلف بالبريد	

الهدف الإنمائي المقترح

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في مساعدة الحكومة على تهيئة بيئة مواتية للمنافسة تدريجيا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال، والمساعدة في اعتماد المهارات والخدمات الرقمية وتعميمها.

المكوّنات

1. البيئة الرقمية والربط الإلكتروني
2. التحول الرقمي وتنمية المهارات الرقمية
3. إدارة المشروع
4. مكوِّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة

بيانات تمويل المشروع (مليون دولار)

ملخص

إجمالي تكلفة المشروع	11.00
مجموع التمويل	11.00
منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية	10.00
الفجوة التمويلية	0.00

للاستخدام الرسمي فقط

التفاصيل

مستثمرون/مساهمون من القطاع الخاص

المساهمة	المبلغ	الدين	المبلغ
مساهمات غير حكومية	1.00	ديون من مؤسسات دولية	10.00
مساهمات من القطاع الخاص	1.00	المؤسسة الدولية للتنمية (اعتماد/منحة)	10.00
الإجمالي	**1.00**		**10.00**

ضمان الدفع

الإجمالي	

تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية

متوسطة

القرار

أجاز الاستعراض لفريق العمل إجراء التقييم المسبق والتفاوض

للاستخدام الرسمي فقط

قرارات أخرى (حسب الحاجة)

ب. المقدمة والسياق العام

السياق العام الخاص بجيبوتي

1. **جيبوتي بلد صغير يقع في الشريحة الأدنى من البلدان المتوسطة الدخل ويغلب عليها الطابع الحضري.** وتبلغ مساحتها 23200 كيلومتر مربع، ويبلغ تعداد سكانها نحو مليون نسمة. يعتمد اقتصاد جيبوتي، وهو اقتصاد صغير لا يتجاوز حجمه ملياري دولار، على مجمع الميناء الحديث الذي يُعد أحد أكثر الموانئ تطورا في العالم. ويحد حجم اقتصاد جيبوتي من قدرتها على تنويع أنشطة الاقتصاد، ويزيد من اعتمادها على الأسواق الأجنبية، مما يجعلها أكثر عرضة للتأثر بتقلبات الأسواق. وفي مواجهة موجات الجفاف المتتالية التي أدت إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي والمائي، استقر البدو الرحل في المناطق الحضرية، ويعيش نحو 75% من السكان في المدن[1] – نحو 58% في العاصمة جيبوتي وحدها.

2. **وزادت وتيرة سرعة النمو الاقتصادي والمستدام في السنوات الأخيرة، بفضل الاستثمارات الحكومية الكبيرة في مشروعات البنية التحتية والأنشطة كثيفة الاستخدام لرأس المال لاستغلال الموقع الجغرافي الإستراتيجي لجيبوتي.** وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، حقق إجمالي الناتج المحلي الحقيقي معدلات نمو زادت على 7% سنويا في المتوسط[2] وبالتالي زاد متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 على 3667 دولارا.[3] وكان هذا

[1] تعتبر جيبوتي من البلدان التي بها أعلى نسب من السكان يقطنون المناطق الحضرية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.
[2] من 2014 إلى 2019
[3] كانت جيبوتي واحدة من أسرع البلدان نموا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2000 من حيث نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، حيث حققت معدلات نمو أسرع من البلدان المتوسطة ذات معدلات التنمية المماثلة.

النمو مدفوعاً إلى حد كبير بالاستثمارات الممولة من الديون بصورة كبيرة، والتي تقدر بنحو 57% من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط في فترة السنوات 2015–2016، والتي استُكملت بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت نحو 9% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة نفسها. وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يستمر الأداء الاقتصادي في الاستقرار، حيث يتوقع أن يتجاوز متوسط النمو 8% سنويا خلال فترة السنوات 2019–2025؛ ومن المتوقع أن ينخفض نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة، بنسبة 1.0% في عام 2020،[4] بسبب جائحة كورونا (كوفيد–19)

3. **وعلى الرغم من أن ثمار النمو الاقتصادي المطرد بدأت تتدفق على مواطني جيبوتي، فإن النمو لم يكن شاملا للجميع، ولم يكن فعالا على نحو كبير في القضاء على الفقر والبطالة وتمكين المرأة، مما يبين أن زيادة معدلات عدم المساواة في النواتج الاجتماعية والتفاوتات الكبيرة بين المناطق كانت لها آثار سلبية غير مشجعة.** ولا يزال الفقر منتشرا على نطاق واسع، حيث يعيش واحد من بين كل سبعة أشخاص (14.5%، في عام 2019، ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة إلى 15.3% في عام 2020) على 1.90 دولار أمريكي في اليوم أو أقل (بمعدل تعادل القوة الشرائية في 2011)[5] ويبلغ معدل البطالة نحو 11.6%؛ ومع ذلك، لا يزال معدل البطالة المقنعة مرتفعا، حيث بلغ 47% في عام 2017، مقارنة بنسبة 39% في عام 2015. ويتركز الفقر المدقع في أحياء بالبالا الفقيرة الواقعة على أطراف مدينة جيبوتي العاصمة وفي المناطق الريفية حيث يمثل بعد المسافة وانخفاض الكثافة السكانية معوقات رئيسية. ويتعرض الشباب لمخاطر فقدان الفرص في سوق العمل. وعلى الرغم من تحسن توفير خدمات التعليم الابتدائي والثانوي بصورة كبيرة على مدى السنوات العشر الماضية[6]، لا تزال معدلات التسرب بعد المدرسة الابتدائية مرتفعة مع تدني معدلات الإلمام بمهارات القراءة والكتابة، لا سيما في المناطق الريفية. ومعظم الشباب لا يشاركون في الاقتصاد الرسمي، وتقدر نسبة البطالة بأكثر من 70% بين من تقل أعمارهم عن 30سن[7] ولا تلبي برامج التدريب المهني المتاحة الطلب المتزايد. وبالإضافة إلى ذلك، يتميز قطاع التدريب بضعف القدرة توفير أماكن للالتحاق به والمحاباة الشديدة للمناطق الحضرية. كما أن فرص وصول المرأة إلى الأنشطة المدرة للدخل لا تزال محدودة، بما في ذلك بسبب انخفاض معدلات محو الأمية لدى النساء، إذ تبلغ النسبة للنساء نحو 39.5% (مقارنة بنسبة 60.1% للرجال) ولا تتجاوز النسبة 9% في المناطق الريفية، فضلا عن انخفاض مستويات التحاق الفتيات بالمدارس وارتفاع معدلات عدم المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. ولا يعمل سوى 19% من النساء مقابل 81% من الرجال، مما يزيد من انتشار الفقر بين النساء في جيبوتي[8].

4. **ولا تزال جيبوتي تعاني من أوضاع هشاشة ومعرضة لأخطار الصدمات، حتى لو خرجت من القائمة المنسقة لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف في السنة المالية 2021.**[9] وقد أدى ضعف القدرات المؤسسية إلى الحد من قدرة الحكومة على تصميم وتنفيذ سياسات عامة قوية[10]، والحد من أنواع التحسينات في هياكل الحوكمة اللازمة لتعزيز تنمية القطاع الخاص. وتحتل جيبوتي مرتبة أدنى من المتوسط في قائمة البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية فيما يتعلق بالحوكمة المستندة إلى القواعد، وجودة الإدارة العامة، والشفافية، والمساءلة. وفيما يتعلق *بمؤشر تصور الفساد* لعام 2015 الذي وضعته منظمة الشفافية الدولية، تحتل جيبوتي المرتبة 99 من أصل 167 بلدا، في حين تحتل المرتبة 112 من أصل 190 بلدا في استقصاء *مجموعة* البنك الدولي لعام 2020 بشأن أنشطة الأعمال بعد أن كانت في المرتبة 90 في عام 2019. وتشمل نقاط الضعف المحددة في بيئة الأعمال التي سلط عليها التقرير الضوء التجارة عبر الحدود وتأسيس الشركات، حيث احتلت المرتبة 147، والمرتبة 123 على التوالي. وهذان مجالان يمكن أن تساعد فيهما رقمنة أنشطة الأعمال. وتمتد آثار أوضاع الهشاشة التي تعاني منها دول الجوار إلى جيبوتي نفسها، ولدى جيبوتي تاريخ طويل وحافل بأنشطة استضافة اللاجئين والمهاجرين الفارين من الأزمات السياسية والبيئية، وآخر ما حدث الصراع الدائر في إثيوبيا في إقليم تيجراي في نهاية 2020. ويميل اللاجئون إلى التجمع عادة في المناطق الفقيرة، حيث يؤدي وجودهم في كثير من الأحيان إلى تفاقم المشكلات القائمة من قبل. ويزيد أثر جائحة كورونا وتغير المناخ من تفاقم هشاشة جيبوتي.

للاستخدام الرسمي فقط

[4] المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
[5] مجموعة البنك الدولي، آخر المستجدات الاقتصادية بشأن جيبوتي ، 2019.
[6] تشير الدراسة التشخيصية المنهجية الخاصة بجيبوتي لعام 2018 إلى أن معدلات الالتحاق الإجمالية تبلغ 89% في المرحلة الابتدائية، و47.1% في المرحلة الثانوية، و9.2% فقط في التعليم العالي.
[7] مشروع مساندة ريادة الأعمال النسائية والشبابية في جيبوتي (P165558)، وثيقة التقييم المسبق للمشروع.
[8] الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جيبوتي، 2020. وتتجه النساء الناشطات في مجال الاقتصاد إلى المشاركة في أنشطة تجارية صغيرة في القطاع غير الرسمي، ويشمل ذلك إعداد الأغذية والحرف اليدوية وبيعها.
[9] https://www.worldbank.org/en/topic/fragilityconflictviolence/brief/harmonized-list-of-fragile-situations
[10] يشمل ذلك التفاوض على عقود مناسبة مع مؤسسات أجنبية لها اهتمام قوي بموقع جيبوتي الإستراتيجي وما تتمتع به من إمكانات وقدرات.

5. **وأما الأثر الاجتماعي والاقتصادي لأزمة كورونا فهو مدمر للغاية، حيث ساهمت هذه الجائحة في تفاقم الظروف المعيشية غير المستقرة أصلا للأسر المعيشية الأولى بالرعاية، ناهيك عن فقدان فرص العمل، وصدمات الأسعار، وغير ذلك من العوامل السلبية.** ووفقا لجامعة جونز هوبكنز، فحتى 9 أبريل/نيسان 2021 تم تسجيل نحو 9722 حالة و94 حالة وفاة بسبب كورونا في جيبوتي[11]. وفي عام 2020، من المتوقع انكماش نمو إجمالي الناتج المحلي، وفي الوقت نفسه من المتوقع زيادة معدلات الفقر المدقع، لأول مرة منذ عقدين من الزمن[12]، مما يقوض مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. كما تؤدي كورونا إلى تقويض جهود ضبط أوضاع المالية العامة التي بدأت في عام 2015، ويترتب عليها آثار غير مباشرة شديدة على الموازنة العامة للدولة في جيبوتي. ومن المتوقع أن يزيد العجز في الموازنة العامة للدولة إلى 2.3% من إجمالي الناتج المحلي بعد أن كان 0.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2019 نتيجة لتراجع إجمالي الإيرادات والنفقات العامة ذات الصلة بالتصدي لجائحة كورونا. وفي أبريل/نيسان 2020، طرحت الحكومة ميثاق التضامن الوطني[13]، الذي يمثل وثيقة مرجعية تضع إطارًا لاستجابتها للجائحة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي. ويبرز هذا "الميثاق" أثر ثلاثة قطاعات ذات أولوية واحتياجاتها التمويلية، وهي: قطاعا الصحة والشؤون الاجتماعية وقطاع المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

6. **ويشكل تغير المناخ أيضا تهديدا كبيرا لاستقرار جيبوتي وتنميتها ونموها، مما يستلزم زيادة قدرتها على الصمود في مواجهة الأزمات الحالية والمستقبلية.** وجيبوتي بلد ساحلي يتميز بمناخ صحراوي مع هطول أمطار متفرقة، ويعاني من انعدام الأمن المائي المزمن، والذي من المتوقع أن يزداد في 2050. وتشمل المخاطر المناخية في جيبوتي الفيضانات الساحلية والفيضانات بوجه عام وموجات الحرارة الشديدة والجفاف. فعلى سبيل المثال، أثرت الفيضانات الأخيرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2019 على 250 ألف شخص في التجمعات السكنية العشوائية التي تمت بصورة عفوية في العاصمة. ومن المتوقع أن تزداد التهديدات المناخية تواترا وشدة مع ارتفاع درجات الحرارة، وتغير أنماط هطول الأمطار، وارتفاع مستويات سطح البحر. وهناك مخاطر أخرى في ازدياد، مثل تلك المتعلقة بالأمراض المحمولة والمنقولة بالمياه، لا سيما وأن المجاري والصرف الصحي وشبكاته غير كافية أو بها أعطال. ويشعر أشد الشرائح تضررًا من وطأة العواقب المدمرة للكوارث الطبيعية، ومن بين هذه الشرائح الذين يعيشون في فقر مدقع والمتنقلون (اللاجئون والمهاجرون والمشردون والنازحون داخليا)، نظرا لأنهم يفتقرون إلى القدرة على التكيف مع الصدمات المناخية.

7. **وحتى يتسنى تفعيل رؤيتها الشاملة طويلة الأجل لتنمية جيبوتي (*رؤية جيبوتي 2035*)التي تمت الموافقة عليها في عام 2014، وضعت الحكومة خطة مدتها عشر سنوات بعنوان *إستراتيجية النمو السريع وتشجيع فرص العمل* (SCAPE) سيتم تنفيذها على مرحلتين مدة كل منها خمس سنوات وتغطيان الفترتين 2015–2019 و2020–2024.**[14] وتهدف المرحلة الأولى إلى تحديث قطاعي البنية التحتية والإصلاح من أجل زيادة الكفاءة والفعالية، مع التركيز على 4 قطاعات رئيسية – النقل واللوجستيات، والاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياحة، وصيد الأسماك، في حين تهدف المرحلة الثانية إلى تحقيق الشمول الاجتماعي، والربط الإلكتروني، والتكامل الإقليمي، وإعطاء دور معزز للقطاع الخاص. ووفقا لرؤية جيبوتي 2030، من المتوقع أن تتطور حلول الاقتصاد الرقمي في ظل منافسة معززة، وأن تعزز الابتكار وتمهد الطريق لفرص جديدة للشباب المتعلمين في المنطقة من خلال تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين أداء سوق العمل المحلية.[15] وعلاوة على ذلك، تؤدي التكنولوجيات الرقمية والسياسات الرقمية ذات الصلة دورا رئيسيا في الربط الرقمي والحلول الرقمية الأساسية لتعزيز وتسريع وتيرة التصدي لجائحة كورونا والتعافي منها.

للاستخدام الرسمي فقط

[11] https://www.indexmundi.com/coronavirus/country/dj

[12] من المتوقع تراجع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة 1% في عام 2020، ومن المتوقع أن يرتفع معدل الفقر المدقع عند 1.90 دولار للفرد في اليوم من 14.5% في 2019 إلى 15.3 في المائة في 2020.

[13] https://www.dj.undp.org/content/djibouti/en/home/national-solidarity-pact.html

[14] دعت حكومة جيبوتي البنك الدولي إلى المساعدة في إجراء استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية المتكاملة بتمويل سخي مقدم من برنامج التسهيلات الاستشارية للبنية التحتية بين القطاعين العام والخاص في إطار المشروع رقم (P171784). وتقوم الحكومة حاليا باستعراض مسودة التقرير.

[15] كما هو موضح في التقرير الرئيسي المزمع إصداره عن MNACE - (P168573)، فإن التحول الجذري نحو الاقتصاد الرقمي سيتيح عقدا اجتماعيا جديدا يركز على استخدام التكنولوجيا لتمكين الشباب. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تعزز "أجندة الاقتصاد الجديدة" تنمية القطاع الخاص من خلال تحسين الإنتاجية بفضل تكنولوجيا المعلومات، وزيادة المنافسة في السوق بفضل المنصات الرقمية، والحد من البحث والاحتكاكات في أسواق المنتجات والعمالة على حد سواء، والتخفيف من حدة مشكلات الثقة بين الأطراف الفاعلة في المجال الاقتصادي، فضلا عن حل المشكلات المتعلقة بتوفير رؤوس الأموال للشركات.

السياق القطاعي والمؤسسي

المفارقة الرقمية في جيبوتي

8. **على الرغم من أن جيبوتي حققت تقدما كبيرا في ترسيخ وجودها في الأسواق الإقليمية المعنية بالربط الإلكتروني والبيانات، فإن إمكانات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير على الصعيد المحلي، مما يؤدي إلى مفارقة رقمية.** وحتى يتسنى تحقيق أهداف جيبوتي على مستوى السياسات *في إطار رؤية جيبوتي 2035*، وضعت الحكومة *إستراتيجية وطنية* طموحة لتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واعتمدت خارطة طريق لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مدتها عشر سنوات في عام 2014 *(الخطة الإستراتيجية المتكاملة لفترة السنوات 2014-2024)* تهدف إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء جيبوتي وتعميم سبل الوصول إليها. وقد أصبحت جيبوتي الآن حلقة ربط رقمي رئيسية للبيانات مع جيرانها، حيث ترتبط الآن من خلال محطتي إنزال[16] متصلة بما يبلغ 9 كابلات بحرية لها روابط بأوروبا وشرق أفريقيا والشرق الأوسط وشرق البحر المتوسط وجنوب آسيا. وهذا يضع جيبوتي في مستوى مماثل لجنوب أفريقيا فيما يتعلق بالربط الإلكتروني الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن إنشاء مركز جيبوتي للبيانات في عام 2013، وهو مركز من الفئة الثالثة[17] في مدينة جيبوتي، يشكل نقطة التقاء رئيسية لأنظمة الكابلات البحرية في المنطقة، ويكمل نقاط تبادل الإنترنت في جيبوتي[18] (DjIX). غير أن تقديم الخدمات يقتصر على الصعيد المحلي على شركة جيبوتي للاتصالات المملوكة للدولة وهي الشركة التي تحتكر تقديم هذه الخدمة، ولا يزال المواطن في جيبوتي لا يستفيد من تعميم سبل الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع أنحاء جيبوتي.

- **ولا يستفيد المواطن في جيبوتي استفادة كاملة من البنية التحتية القوية للكابلات البحرية ومركز البيانات القائم في جيبوتي، حيث يتميز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتغطية غير كاملة للمنطقة، وأسعار مرتفعة نسبيا، وضعف جودة الخدمة.** وبالتالي، لا يزال الوصول إلى خدمات الاتصالات والإنترنت محدودا في جيبوتي. وتتخلف جيبوتي عن معظم البلدان المجاورة لها والبلدان المماثلة لها من حيث استخدام الإنترنت. وعندما يتعلق الأمر بالإنترنت عبر الهاتف المحمول، الذي يستخدم على نطاق واسع في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم كبديل لحلول الهاتف الثابت ومكمل لها، بلغ معدل الاستخدام (لكل 100 شخص) مستوى منخفضا في عام 2020 بنسبة 23%.[19] ونظرا لأن 78% من سكان جيبوتي يعيشون في مناطق حضرية، فمن الناحية النظرية ينبغي أن تكون التغطية الرقيمة للسكان في جيبوتي أقل تكلفة. كما أن جيبوتي متخلفة عن ركب البلدان الأخرى التي تواجه تحديات جساما وتكاليف أكثر فيما يتعلق بنشر خدمات الإنترنت، كما لم تحقق بعد تغطية إجمالية لخدمات الجيل الثالث لجميع سكانها في المناطق الحضرية، ناهيك عن خدمات الجيل الرابع. وقد أدى تباطؤ تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى خلق تباينات رقمية كبيرة، على مستوى الدخل والمناطق الجغرافية وبين الجنسين (على سبيل المثال، فجوة بين الجنسين بنسبة 8.3% فيما يتعلق باستخدام الإنترنت بسبب تدني الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومستويات التعليم لدى النساء، دراسة استقصائية أجرتها مصلحة الإحصاء والدراسات الديموغرافية الجيبوتية، 2018). وتقوض هذه الفجوات الإمكانات التحويلية للخدمات الرقمية، وفي الوقت نفسه تستبعد الفئات الأكثر ضعفا والأولى بالرعاية من المنافع المرتبطة بهذه الخدمات.

- **ويتخلف أداء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جيبوتي عن البلدان المماثلة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.** وفي عام 2017،[20] احتلت جيبوتي المرتبة 158 من أصل 176 بلدا على مؤشر تنمية تكنولوجيا

[16] قامت شركة جيبوتي للاتصالات ببناء محطتي (YAC A CLS) و (Haramous CLS) للإنزال.
[17] يعرف مركز البيانات من المستوى الثالث بأنه مركز بيانات قابل للصيانة تزامنياً بمكونات متكررة كعامل تمايز أساسي، مع مسارات توزيع متكررة لخدمة البيئة الحرجة.
انظر : https://uptimeinstitute.com/tiers
[18] http://www.djiboutidatacenter.com/en/page/djibouti-internet-exchange-djix
[19] اشتراكات في خدمات النطاق العريض للهاتف المحمول (فريدة من نوعها) لكل 100 نسمة، جمعية النظام العالمي للاتصالات المتنقلة.
[20] تم نشر بيانات عام 2017 في طبعة عام 2018 من تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن قياس *مجتمع المعلومات*. ولم يتم نشر التصنيفات في طبعة عام 2019 مع تغير

للاستخدام الرسمي فقط

المعلومات والاتصالات الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات، وهو أدنى مركز بين البلدان منخفضة الدخل أو المتوسطة الدخل. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن جيبوتي احتلت مرتبة أعلى بكثير في عام 2010 (المرتبة 130 من أصل 190 بلدا في عام 2010)، مما يشير إلى ركود البيئة الرقمية في جيبوتي، مقارنة بالبلدان المماثلة لها التي تستفيد بشكل متزايد من التحول الرقمي. ولا تزال القدرة محدودة على تحمل تكاليف خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، وفقا للاتحاد الدولي للاتصالات،[21] نظرا لأن خدمات الهاتف المحمول المنتشرة بلغت أكثر من 24% من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي في عام 2019، مما يضع جيبوتي في المرتبة 162 في العالم (من أصل 182 بلدا)، وهي في وضع أقل بكثير من غيرها من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل كوت ديفوار والمغرب (7.5 و 2.48% من نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي على التوالي).

9. **ولم تبدأ جيبوتي إلا مؤخرا في تحرير سوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن انعدام المنافسة هو أحد الأسباب الرئيسية وراء هذه المفارقة الرقمية.** ولم تؤد إستراتيجية شركة جيبوتي للاتصالات الموجهة نحو الخارج إلى توسيع نطاق الوصول إلى النطاق العريض واستخدامه في السوق المحلية. ويُعد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جيبوتي واحدا من آخر قطاعين احتكاريين بصورة كاملة للاتصالات في العالم، إلى جانب إريتريا.[22] وتحتكر شركة جيبوتي للاتصالات، وهي شركة مملوكة للدولة، خدمة الربط من الميل الأول والمتوسط إلى الميل الأخير،[23] كما تقوم بتقديم جميع خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جيبوتي (بما في ذلك خدمات الهواتف الثابتة وخدمات الهاتف المحمول والنطاق العريض)[24]. ولا تقدم الشركة خدمات النطاق العريض بصورة موسعة للمستهلكين والشركات على المستوى المحلي، مما يعني نقص هذه الخدمة في السوق المحلي. وإلى جانب ذلك، تركز شركة جيبوتي للاتصالات معظم استثماراتها في شراء الخدمات الدولية (عبر أجهزة الربط مع عدد كبير من الكابلات البحرية)، وفي الوقت نفسه ظلت الاستثمارات الرامية إلى توسيع نطاق الركائز الوطنية لصناعة الاتصالات وتحديثها محدودة بسبب غياب المنافسة. وأدى انعدام المنافسة إلى إعاقة نمو سوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية، سواء من حيث التغطية أو التكنولوجيا، وذلك بسبب عدم تشجيع الاستثمار في السوق المحلية، بما في ذلك من جانب المشغلين المتخصصين (مثل مقدمي خدمات الإنترنت)، فضلا عن عدم تشجيع تقديم الخدمات والابتكار.

حاجة جيبوتي الملحة لإرساء أسس اقتصادها الرقمي

10. **تستطيع جيبوتي أن تحقق الكثير من المكاسب من خلال بناء اقتصاد رقمي نشط وشامل للجميع وآمن، والاستفادة من التحول الرقمي.** وتقر *رؤية جيبوتي 2035* بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها أداة *"قوية لزيادة الإنتاج والقدرة التنافسية وتحسين مستويات الرفاهية"*. والواقع أن تنمية قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي يمكن أن يسهما في النمو الاقتصادي من خلال القيمة المضافة لكل منهما، مع تحفيز نمو القطاعات الأخرى بالتوازي مع ذلك، من خلال تعزيز الإنتاجية والابتكار في المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ، وبالتالي تشجيع خلق فرص العمل وتنويع النشاط الاقتصادي. وسيكون هذا المجال من الآفاق الجذابة بشكل خاص للشباب في جيبوتي،[25] لا سيما من هم أكثر معرفة بالإنترنت من أقرانهم، وكثير منهم غير قادرين حاليا على إيجاد فرص عمل أو يعملون في وظائف منخفضة الأجر. ومن خلال تسريع التحول الرقمي وتحقيق القفزة الرقمية، يمكن أيضا تعزيز مكانة جيبوتي كمركز تجارة أساسي في السياق الإقليمي سريع التطور. فعلى سبيل المثال، يمكن للاقتصاد الرقمي أن يحفز تطوير بيئة من المنصات الرقمية

المنهجية المستخدمة.

[21] https://www.itu.int/net4/itu-d/ipb/

[22] جاءت الخطوات الأولى نحو فتح السوق في يوليو/تموز 2019 عندما منحت وزارة الاتصالات، المكلفة بشؤون البريد والاتصالات في يوليو/تموز 2019 ترخيصا لشركة أفريفيابر التابعة لمجموعة (IIB Holdings) القابضة لبناء شبكة ألياف ضوئية في جيبوتي. ولم يتم منح الترخيص من خلال إجراءات تنافسية، وليس من الواضح إلى أي مدى تستطيع شركة أفريفيابر المنافسة مع الجهة القائمة.

[23] لا يوجد ما يبرر احتكار الدولة، لا سيما، استنادا إلى تحقيق أهداف المصلحة العامة مثل تعزيز إمكانية حصول الجميع على الخدمات، لأن بعض أجزاء جيبوتي، وخاصة في المنطقة الشمالية، لا تحظى، على النحو المذكور أعلاه، بالخدمات على نحو كاف.

[24] يدور محور تركيز عمليات شركة جيبوتي للاتصالات حول ثلاثة قطاعات من الأعمال: الهواتف الثابتة، والهاتف المحمول (GSM, W-CDMA, LTE) والوصول إلى الإنترنت (IP والبيانات وشبكات ADSL).

[25] بلغت نسبة الشباب في جيبوتي، الذين تقل أعمارهم عن 14 سنة ، 29% من السكان في عام 2019، على الرغم من أن هذه النسبة قد تراجعت عن 41% في عام 2000؛ انظر : https://www.theglobaleconomy.com/Djibouti/percent_children/.

للاستخدام الرسمي فقط

للنقل واللوجستيات والتوزيع. وعلى غرار ذلك، يمكن لجيبوتي أن تستفيد من بنيتها التحتية الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الأنشطة التي يمكن الاستعانة في تنفيذها بمصادر خارجية (أنشطة التعهيد)، على سبيل المثال، مراكز الاتصالات، واستضافة البيانات والأعمال التحليلية. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن لتنمية الاقتصاد الرقمي في جيبوتي أيضا أن تزيد من قدرتها على مواجهة الصدمات، سواء أكانت اقتصادية أو ذات صلة بتغير المناخ. وبالتالي، من الممكن أن تكون منافع الاقتصاد الرقمي ذي الأداء المرتفع في جيبوتي، القائم على قطاع متطور لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، متعددة وقادرة على إحداث آثار تحويلية. ويجري تقييم فرص تنمية هذا القطاع على نحو وثيق بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية.

11. ويقيد هيكل سوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالي في جيبوتي ظهور اقتصاد رقمي نشط وشامل وآمن، مما يعرضها لمخاطر التخلف عن الركب في التحول الرقمي. ولا تزال تنمية القطاع الخاص مقيدة بتكاليف مرتفعة نسبيا بالنسبة لعوامل الإنتاج الرئيسية، بما في ذلك أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية والنطاق العريض عالي السرعة، إلى درجة يمكن أن تعتبر فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جيبوتي عقبة هيكلية لا ميزة تنافسية. كما أدت الممارسات الاحتكارية من جانب شركة جيبوتي للاتصالات إلى تقويض تطوير نظام مدفوعات وطني نظرا لأن الأسعار التي يتم فرضها على المعاملات والاشتراك في شبكة البنك المركزي مرتفعة للغاية. كما أدى احتكار الشركة إلى تراجع الابتكار، حيث لم يتم تقديم خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول إلا في منتصف عام 2020، بعد أكثر من 10 سنوات من البلدان الأفريقية الأخرى، مثل كينيا وتنزانيا. وبالتالي فإن هذه البنية الأساسية المالية، وهي حجر أساس آخر في بناء اقتصاد رقمي مزدهر، مقيدة بسبب هذا الوضع.

12. محدودية توافر المهارات الرقمية في جيبوتي. ترى جيبوتي أن المهارات الرقمية شرط أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي، إلى جانب مهارات القراءة والكتابة والحساب. وتطلب شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أعدادا كبيرة من المهندسين والفنيين المتخصصين المدربين في مجالات مثل الترميز والأمن السيبراني (الأمن الإلكتروني)، ومن المهنيين ذوي المهارات الإدارية في العصر الرقمي. لكن التدريب على *المهارات الرقمية الأساسية* على نطاق واسع غير متوفر حاليا، لأن الغالبية العظمى من سكان جيبوتي غير ملمين بالأدوات والمنصات الرقمية، ولم يكتسبوا بعد المعارف الأساسية اللازمة لاستخدام التكنولوجيات الرقمية. وتتمثل الأسس التي يقوم عليها تطوير المهارات الرقمية في المهارات التأسيسية الأساسية، مثل محو الأمية والحساب، ولكن نجد أن هناك تحديات في بداية سنوات سن الدراسة، حيث لا يزال ضعف فرص الحصول على التعليم وجودته يشكلان عقبات رئيسية. ويؤدي نقص *المهارات الرقمية المتوسطة والمتقدمة إلى تقييد* نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاقتصاد الرقمي في جيبوتي؛ كما يؤثر على القدرة على الاحتفاظ بالأفراد الموهوبين الذين قد يتجهون إلى البحث عن عمل في الخارج. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الجنسين في مستويات محو الأمية الرقمية، وتعتبر مشاركة النساء في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات محدودة، لا سيما بسبب انخفاض معدلات التحاقهن ببرامج العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.[26] ويشكل التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم الرقمي وتنمية المهارات ركائز أساسية لجهود الإصلاح التي تبذلها وزارة التعليم والتطوير المهني، والتي لا تزال في مرحلة مبكرة وتتطلب استثمارات إضافية لتحقيق الحجم المطلوب والوصول إلى أكثر من 100 مدرسة في المناطق النائية (انظر الجدول 2: توفير خدمات الربط الإلكتروني للمؤسسات التعليمية (المصدر: وزارة التعليم والتطوير المهني).

13. وتشهد بيئة أنشطة الأعمال في جيبوتي تحسينات مستمرة، ولكن بيئة ريادة الأعمال الرقمية لا تزال في مرحلة ناشئة. وتحسنت بيئة أنشطة الأعمال في جيبوتي تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة، بسبب إنشاء مراكز خدمات "الشباك الواحد" لتيسير تسجيل الشركات، واعتماد قانون تجاري، وتخفيض تكلفة تسجيل الشركات، ووضع قانون مدني جديد (هو الأول منذ استقلال جيبوتي)، وإدخال تعديلات على قانون المالية العامة لخفض تكاليف تأسيس الشركات وتسجيل الممتلكات والأصول والعقارات. كما أنشأت الحكومة صندوقا لضمانات الائتمان الجزئية[27] لتسهيل حصول المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل والخدمات المالية، وأنشأت مركزا للقيادة وريادة الأعمال ليكون بمثابة ساحة للعمل المشترك، وحاضنة لأنشطة الأعمال، ومركز تدريب، ومختبرا للتصنيع الرقمي (فاب لاب).[28] ومما لا شك فيه أن آثار هذه المبادرات ستكون

[26] بناء على مقابلات نوعية، لا سيما مع غرفة التجارة. وسيتم جمع نقاط البيانات عند خط الأساس.
[27] https://www.presidence.dj/conseilministresuite.php?ID=7&ID2=2016-03-15
[28] فاب لاب، أو مختبر التصنيع الرقمي، هو مكان لإجراء التجارب، وتقديم التوجيه، وعمل الاختراعات، وإنشاء الأدوات: مكان للتعلم الرقمي والابتكار.

للاستخدام الرسمي فقط

حاضرة، ولا يزال أمام القطاع الرقمي طريق طويل لجذب التمويل وتحفيز إنشاء الشركات المبتكرة المتطورة. وتشمل الحواجز الرئيسية التي تحول دون ريادة الأعمال الرقمية نقص المهارات الفنية والإدارية، ومحدودية التمويل، وضعف أداء البنية التحتية للاتصالات، وانخفاض انتشار النطاق العريض، والافتقار إلى المرشدين (المُعلمين) المخضرمين في هذا المجال وهياكل تدعيم ريادة الأعمال، والعقبات القانونية والتنظيمية.

14. ولم تتيسر منذ وقت طويل إصلاحات لتعزيز قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإتاحة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية الجودة بأسعار معقولة. وبدأت الحكومة مؤخرا في اتخاذ خطوات ملموسة نحو معالجة الاختناقات في هذا القطاع في بيئة إقليمية سريعة التطور، مع إنشاء هيئة تنظيمية لهذا القطاع. وقد تحفز التحركات الرامية إلى فتح سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية الجاري الاضطلاع بها حاليا في إثيوبيا على بذل جهود أكبر من جانب حكومة جيبوتي لتحرير سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية الخاصة بها. وفي عام 2019، كلفت الحكومة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد خارطة طريق، وتمثلت توصياتها الرئيسية الثلاث في :(1) فتح السوق أمام المنافسة، (2) زيادة استعداد شركة جيبوتي للاتصالات لمواجهة المنافسة من خلال الخصخصة الجزئية، و(3) إنشاء هيئة تنظيمية لهذا القطاع.[29]

- **تم إصدار قانون لإنشاء هيئة تنظيمية متعددة القطاعات في ديسمبر/كانون الأول 2019 ، وسيتم تفعيل دور هذه الهيئة بمساعدة فنية ممولة من برنامج التسهيلات الاستشارية للبنية التحتية بين القطاعين العام والخاص. ولم يتم تفعيل هذه الهيئة حتى مايو/أيار 2021.**[30] في وقت مبكر من عام 2004، صدر قانون لإنشاء هيئة تنظيمية – هيئة تنظيم الاتصالات في جيبوتي.[31] وكان هناك التزام بإنشاء هيئة تنظيمية لهذا القطاع في الخطة الإستراتيجية المتكاملة لعام 2014. ولكن لم يصدر قانون إنشاء الهيئة التنظيمية متعددة القطاعات إلا في ديسمبر/كانون الأول 2019. وتتولى هذه الهيئة من حيث المبدأ قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد والطاقة. وبمجرد تفعيل هذه الهيئة بصورة تامة، سيكون هناك شرط أساسي لفتح السوق المحلية أمام المنافسة.[32]

- **وأقرت إستراتيجية النمو السريع وتشجيع فرص العمل بأن إحدى وسائل تعزيز الاقتصاد الرقمي في جيبوتي هي فتح سوق الاتصالات أمام المنافسة، ولكن لا يزال يتعين تنفيذ ذلك.** ومنذ عام 2014، تدرس الحكومة إدخال مشغل ثان للاتصالات السلكية واللاسلكية، كما أجرت مناقشات مطولة مع مجموعة البنك الدولي بشأن إمكانية إصدار ترخيص ثان للاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال إجراءات (مناقصة) تنافسية دولية، وقدمت مجموعة البنك الدولي مذكرة سياسة تحدد عدة خيارات.[33] وحتى اليوم لم تحقق الجهود الرامية إلى تحرير هذا القطاع تقدما كبيرا، على الرغم من الاهتمام المتزايد من القطاع الخاص بدخول سوق النطاق العريض (على سبيل المثال، المشغلون المتخصصون، لا سيما، مقدمي خدمات الإنترنت)، ومنحت وزارة الاتصالات، المكلفة بشؤون البريد والاتصالات في يوليو/تموز 2019 ترخيصا لشركة أفريفيابر التابعة لمجموعة (IIB Holdings) القابضة لبناء شبكة ألياف ضوئية في جيبوتي. وقد وافقت الحكومة مؤخرا على مراجعة القانون القديم رقم *(AN/04/5ème L/80) بشأن إصلاح قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*، بتمويل من مشروع تحديث الإدارة العامة الممول من المؤسسة الدولية للتنمية (P162904).

- **وقد وضعت شركة جيبوتي للاتصالات خطة إستراتيجية جديدة للتحول،**[34] تتألف من عدة مكونات: إستراتيجية دولية وإقليمية ووطنية مع برنامجين رئيسيين هما: ربط جيبوتي وقيامها بتقديم خدمات الربط، وجيبوتي الرقمية . ويدور محور تركيز شركة جيبوتي للاتصالات حول التوجه إلى الخارج كي تصبح مركزا رقميا إقليميا. ومن التغييرات المهمة التي حدثت في أواخر عام 2020 نقل أصول الشركة إلى صندوق ثروة سيادي، يدير الآن أيضا مرفق الكهرباء والميناء.

[29] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يناير/كانون الثاني 2020، خارطة طريق لتحرير قطاع الاتصالات
[30] تم التنفيذ بتمويل برنامج التسهيلات الاستشارية للبنية التحتية بين القطاعين العام والخاص (P171784).
[31] القانون رقم (n°80/AN/04/5ème) بشأن إصلاح قطاع تكنولوجيا المعلومات الاتصالات
[32] حتى مايو/أيار 2021، لم يتم بعد تعيين المدير العام وأعضاء مجلس إدارة الهيئة التنظيمية متعددة القطاعات، وبالتالي لم يتم تفعيل دور هذه الهيئة.
[33] مجموعة البنك الدولي. مطبوعة غير منشورة 2018. – *تحقيق الإمكانات الرقمية لجمهورية جيبوتي – مذكرة سياسات بشأن إمكانية إدخال مشغل ثان للاتصالات.*
[34] https://lanation.dj/transformation-de-djibouti-telecom-le-numerique-au-coeur-dun-challenge-majeur-pour-les-metiers-doperateur-telecom/

للاستخدام الرسمي فقط

- **وهناك فرصة متبادلة لكل من الحكومة والقطاع الخاص الناشئ لبدء حلقة إيجابية لاستثمارات القطاع الخاص في البنية التحتية الرقمية الوطنية.** ويمكن لشركات التشغيل البديلة الاستفادة من إمكانية الحصول على مناقصات حكومية تنافسية لدخول السوق في جيبوتي، على سبيل المثال، تقديم خدمات الاتصالات إلى مبان وإدارات حكومية محددة من خلال المناقصات التنافسية. وفي الوقت نفسه، فإن دخول شركات القطاع الخاص إلى الأسواق، والاستفادة من رؤوس أموالها، من شأنه أن يكمل الجهود التي تبذلها شركة جيبوتي للاتصالات لتعميم بنية تحتية حديثة للشبكات في جميع أنحاء جيبوتي، بهدف تحسين معدلات تغطية الخدمات وجودتها من خلال هذه البنية التحتية. ويسمح ذلك أيضا لحكومة جيبوتي بالتركيز على المجالات التي لا تحقق الجدوى التجارية وتوفير التمويل لها، على سبيل المثال لربط المجتمعات النائية بشبكة الألياف البصرية أو غيرها من التكنولوجيات الرقمية الحديثة المناسبة.

ج. الهدف الإنمائي المقترح

الهدف الإنمائي للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)

يتمثل الهدف الإنمائي لهذا المشروع في مساعدة الحكومة على تهيئة بيئة مواتية للمنافسة تدريجيا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال، والمساعدة في اعتماد المهارات والخدمات الرقمية وتعميمها.

النتائج الرئيسية

للاستخدام الرسمي فقط

المؤشرات على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

15. **مؤشرات النتائج المقترحة على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع:**

مساعدة الحكومة على تهيئة بيئة مواتية للمنافسة تدريجيا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع استثمارات القطاع الخاص في هذا المجال:

أ) عدد التراخيص والتصريحات الصادرة[35] لمقدمي خدمات البنية التحتية للاتصالات والخدمات الأخرى من الهيئة التنظيمية المعنية؛

ب) عدد مستخدمي الإنترنت، الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فما فوق، كنسبة مئوية من السكان، ونسبة الإناث منهم؛

[35] بوجه عام، سيحتاج مشغلو الشبكات الذين يقومون بإنشاء البنية التحتية الخاصة بهم، أو يستخدمون الطيف، إلى ترخيص. وقد يحتاج مقدمو الخدمات، مثل مقدمي خدمات الإنترنت أو الجهات المعنية بإعادة بيع الخدمات، مثل مقدمي خدمات القيمة المضافة، إلى تصريح فقط. ومن المفيد قياس كل من التراخيص والتصاريح بوصفها معايير لقياس تطور البيئة الرقمية؟

تشجيع استخدام المهارات والخدمات الرقمية:

ج) عدد المدارس والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة الأخرى التي تتوفر لها إمكانية الوصول المعزز إلى الإنترنت، وعددها في المناطق الريفية، وعدد الطلاب المستفيدين، في إطار هذا المشروع، وعدد الفتيات والشابات بينهم؛

د) المنشآت والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تستخدم خدمات الإنترنت أو التكنولوجيات الرقمية، التي تملكها نساء والغالبية العظمى من موظفيها من الإناث.

د. وصف المشروع

16. سيعمل المشروع المقترح (مشروع إرساء الأسس الرقمية في جيبوتي) على إحداث آثار تحويلية من خلال تدعيم التغيير العميق على مستوى منظومة قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع إمكانية إحداث أثر واسع النطاق على نمو الاقتصاد الرقمي في جيبوتي. ويهدف المشروع إلى مساعدة جيبوتي على تسخير إمكاناتها الرقمية المحلية (" ربط جيبوتي ") من خلال حشد قدرات القطاعين العام والخاص، لا سيما تعبئة رأس المال الخاص، وضمان تسهيل حصول المزيد من المواطنين والشركات على خدمات ربط جيدة بالإنترنت بأسعار معقولة، كي يصبح الاقتصاد الرقمي محركا للنمو والابتكار وخلق فرص العمل. ويشمل هذا المشروع 3 مكونات من شأنها تحفيز كل من العرض والطلب على الخدمات الرقمية ، ومكونا رابعا هو مكوّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة، وسيتم تناول هذه المكونات بالتفصيل أدناه. من الأهمية بمكان تسلسل أنشطة المشروع لضمان تحقيق الأثر الأمثل لمكونات المشروع.

المكوِّن 1. البيئة الرقمية والربط الإلكتروني (8 ملايين دولار، منها 7.0 ملايين دولار من المؤسسة الدولية للتنمية ومليون دولار رأس مال خاص)

17. ويهدف هذا المكون إلى مساعدة جيبوتي على إرساء الأساس للتعجيل بتطوير اقتصاد رقمي نشط وشامل وآمن، وذلك بتهيئة بيئة قانونية وتنظيمية مواتية لزيادة المنافسة تدريجيا، ومن خلال تعزيز مستوى خدمات الربط الرقمي (النطاق العريض) المتاح، لا سيما للحكومة والمدارس. ويلزم اتخاذ إجراءات وإصلاحات مهمة لفتح هذا القطاع تدريجيا أمام المنافسة وتعبئة رأس المال من القطاع الخاص، والحد من الحواجز التي تحول دون الدخول في هذا المجال، وتشجيع الحكومة على السماح بالاستثمار الخاص الفعال في هذا القطاع، بما في ذلك من خلال مشغلين متخصصين مثل مقدمي خدمات الإنترنت. وإذا لم يدعم هذا المشروع جهود الحكومة الرامية إلى إدخال المنافسة في تقديم خدمات الإنترنت باستخدام النطاق العريض، فإن المكونات الأخرى المخطط لها، المتعلقة بتوفير خدمات الربط الرقمي لأجهزة الحكومة والمدارس، قد لا تكون فعالة لأن أسعار خدمات الإنترنت قد تظل مرتفعة للغاية. وفي هذا السياق، من المقرر أن يتم الشروع في تنفيذ هذا المشروع على مراحل، مع التركيز في البداية على إصلاح السياسات، ثم تطوير توفير خدمات الربط الإلكتروني للمواقع الحكومية بأسعار تنافسية عن طريق مشغل بديل واحد على الأقل لشركة جيبوتي للاتصالات. وعلى الرغم من ضرورة تحرير السوق لتطوير الاقتصاد الرقمي في جيبوتي، فإن ذلك ليس شرطا كافيا، وسيتعين بذل جهود تكميلية لجذب المستثمرين.

18. وبالنسبة لمرحلة التنفيذ (انظر المكون الفرعي 1.2 ب)، يُقترح عدم صرف أي مبالغ حتى يتم استيفاء شروط مسبقة محددة ترتبط بتحركات نحو تحرير السوق تؤدي إلى تيسير تعبئة رأس المال الخاص نظرا للنتائج المتوقعة من المخرجات الملموسة لهذا المكون الفرعي. ولهذا الغرض، يتعين على الحكومة استيفاء شروط الصرف التالية: () تعيين المدير العام وأعضاء مجلس إدارة الهيئة التنظيمية متعدد القطاعات بوصف ذلك خطوة أساسية لتفعيل دور الهيئة؛ (2) منح تراخيص (أكثر من ترخيص واحد) من جانب الهيئة لمقدمي خدمات الإنترنت للتنافس في السوق بهدف توفير سعة الإنترنت المطلوبة؛ و(3) إعداد ونشر إطار سياسة إعادة التوطين.

المكوِّن الفرعي 1.1: البيئة الداعمة للتكنولوجيا الرقمية (مليونا دولار)

للاستخدام الرسمي فقط

19. تندرج الأنشطة المدعومة في إطار هذا المكون الفرعي ضمن مجالات الإجراءات التدخلية الثلاثة التالية:

تعزيز المؤسسات العامة الرئيسية لتنشيط قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أ. **المساعدة الفنية لبناء قدرات وزارة الاتصالات والبريد و وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هيكلة سوق الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع/متابعة تطور الاقتصاد الرقمي النشط من** خلال دعم تكيف الوزارة مع الإطار القانوني والتنظيمي الجديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتمكين الرقابة والإشراف على مستوى السياسات؛

ب. **تفعيل دور الهيئة التنظيمية متعدد القطاعات**، وهو جهاز مستقل عن الحكومة و شركة جيبوتي للاتصالات، كسلطة تنظيمية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية. وستشمل المساندة المقدمة المساهمة في تغطية تكاليف التشغيل الأولية لهذه الهيئة،[36] على سبيل المثال، التكاليف المتعلقة باستضافة اجتماعات مجلس الإدارة، واجتماعات التشاور مع أصحاب المصلحة، وشراء المعدات (أجهزة الكمبيوتر المحمولة والطابعات وما إلى ذلك)؛ و برامج التدريب الفنية المستهدفة للموظفين الذين تم تعيينهم من جانب الجهاز على تنظيم نشاط الاتصالات.

تدعيم المنافسة التدريجية واستثمارات القطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ج. **دراسة الخيارات لإحاطة الحكومة بالمسارات الممكنة لتطوير بيئة مواتية للمنافسة التدريجية.** ويشمل ذلك استعداد شركة جيبوتي للاتصالات لانفتاح السوق، واختيار شريك إستراتيجي؛ وإصدار ترخيص لشركات جديدة تقدم خدمات الإنترنت، وفتح الأسواق المساعدة أمام الاستثمارات الخاصة؛

د. **تقديم المساندة لتنظيم المشاورات مع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية (من خلال الإنترنت وبصورة مباشرة) بمعرفة وزارة الاتصالات والبريد، والهيئة التنظيمية متعددة القطاعات بشأن فتح باب المنافسة تدريجيا في السوق.** وستضم المشاورات أصحاب المصلحة الرئيسيين، على سبيل المثال، القطاع الخاص وممثلي المستهلكين وغيرهم من الأطراف المعنية، للاستماع إلى وجهات النظر بشأن بيئة السوق في المستقبل، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن فتح باب المنافسة تدريجيا في السوق.

هـ. **تقديم المساعدة الفنية للحكومة لإعداد الوثائق القانونية والتنظيمية المطلوبة**[37] بشأن فتح باب المنافسة تدريجيا في السوق، استنادا إلى نواتج دراسة الخيارات والمشاورات؛

للاستخدام الرسمي فقط

[36] يجري تقديم بعض المساعدة الفنية في إطار مشروع للمساعدة الفنية بتمويل من برنامج التسهيلات الاستشارية للبنية التحتية بين القطاعين العام والخاص(P171784) ، ويشمل هذا المشروع تقديم المشورة بشأن الهيكل التنظيمي لهذه المؤسسة الجديدة وتزويدها بالموظفين وموازنتها (بما في ذلك ما يتم عن طريق تأمين موازنة تشغيلية على مدى عدة سنوات مالية من خلال رسوم التراخيص ورسوم الطيف وما إلى ذلك)، فضلا عن الوضع القانوني بوصفها جهة اعتبارية، تتولى شؤون قطاع الاتصالات والطاقة. ويدير البنك الدولي الصندوق الاستئماني التابع لبرنامج التسهيلات الاستشارية للبنية التحتية بين القطاعين العام والخاص، وبالتالي فإن مستوى الدعم الذي يقدمه هذا الصندوق محدود.
[37] يلزم وضع قانون ومراسيم وإصدار تراخيص وتصاريح لتحديث الإطار القانوني في جيبوتي بشأن الشبكات والاستخدامات والخدمات الرقمية.

تعزيز تطور الاقتصاد الرقمي في جيبوتي

و. **مساندة إنشاء مرصد لسوق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،** للسماح بتتبع التقدم المحرز مع أثر السياسات الجديدة وقياس الفجوات الرقمية على نحو دقيق (مثل الفجوة بين الجنسين، وتغطية المناطق الحضرية/الريفية، وخدمات الربط باستخدام شبكات الألياف البصرية)، وتمويل دراسة أساسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جيبوتي، بما في ذلك خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول،[38] فضلا عن دراسة أساسية بشأن توافر البنية التحتية الرقمية وجودتها.

ز. **تقديم المساعدة الفنية لوزارة الاتصالات والبريد لإجراء استعراض نهائي للخطة الإستراتيجية المتكاملة المقرر استكمالها في 2024، وإعداد الوثيقة الإستراتيجية اللاحقة.** ويستهدف هذا الاستعراض تقييم الإنجازات والتقدم المحرز في تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية المتكاملة منذ بدء تنفيذها في عام 2014؛[39]

ح. تقديم المساعدة الفنية للحكومة لإعداد إستراتيجية للاقتصاد الرقمي بنهج شامل يراعي المساواة بين الجنسين والفوارق بينهما ويراعي تغير المناخ، فضلا عن الاستخدامات الإنتاجية للإنترنت في الاقتصاد والمجتمع، مع إيلاء الاهتمام الواجب لقضايا الأمن السيبراني وحماية البيانات؛

ط. **تقديم دورات تدريبية وبرامج لبناء القدرات لكبار المسؤولين الحكوميين، ومنهم النساء، حول التحول الرقمي ودوره في التخفيف من آثار تغير المناخ.**

20. ومن شأن تهيئة بيئة رقمية أكثر تمكينا تعزيز قدرة القطاعات الضعيفة (مثل الزراعة) وشرائح السكان الأولى بالرعاية على الصمود في مواجهة الصدمات بشتى الطرق. ويشمل ذلك: (1) تحسين قدرات القطاع العام وبرامج الخدمات العامة التي تخفف من المخاطر أو الآثار السلبية وتعزز القدرة على الصمود، على سبيل المثال رصد مخاطر الكوارث وإدارتها، (2) تهيئة بيئة داعمة لإدارة الموارد الطبيعية، وإصلاح التعليم، والبرامج الرقمية لتحويلات الأموال من القطاع العام، أو مواصلة تطوير أنظمة الدفع الرقمية.

المكوِّن الفرعي 1.2: الربط الرقمي (6.0 ملايين دولار ، منها 5.0 ملايين دولار من المؤسسة الدولية للتنمية ونحو مليون دولار رأس مال خاص)

21. يعمل هذا المكون على زيادة قدرة الحكومة على تقديم الخدمات إلى القطاع العام وتحسين خدمات الربط بالنطاق العريض لصالح الخدمات التعليمية والقطاع الخاص. وعلى وجه الخصوص، سيتم إيلاء أولوية عليا لتوفير خدمات ربط باستخدام النطاق العريض للمدارس الابتدائية والمؤسسات التعليمية الأخرى إن أمكن ذلك (الكليات والمدارس الثانوية والمدارس الفنية والمهنية وما إلى ذلك) لتحسين وصول الطلاب والمعلمين إلى الإنترنت. وفي الوقت الحالي، فإن نحو ثلثي المدارس الابتدائية البالغ عددها 152 مدرسة في جيبوتي غير مزودة على الإطلاق بخدمات الإنترنت.

22. ومن خلال توسيع نطاق خدمات الربط بالشبكة الثابتة لبعض المؤسسات الحكومية، بما في ذلك المدارس، سيعزز هذا المكون الفرعي قدرة جيبوتي على التصدي لجائحة كورونا والتعافي منها، وكذلك الصدمات المستقبلية. وازدادت أهمية الجهود الوطنية المبذولة في مجال استخدام التكنولوجيا لدعم التعلم عن بعد والتعليم في أثناء جائحة كورونا، وتعتبر التكنولوجيا أداة رئيسية لبناء قدرة النظام على الصمود في مواجهة الصدمات وتعزيز استمرارية التعلم في حال وقوع كوارث طبيعية أو صدمات مناخية يمكن أن تسبب المزيد من الاضطرابات في التعليم. كما أن تدريب الأجيال الجديدة على التكنولوجيات الرقمية وإرساء الأسس الصلبة للاقتصاد الرقمي أمر بالغ الأهمية. وفي نهاية المطاف، سيسمح تعزيز خدمات الربط

[38] تشير دراسة أجريت بتكليف من شركة جيبوتي للاتصالات في عام 2017 إلى انتشار الإنترنت بمستويات مرتفعة بين السكان (55.7% من السكان)، وهذه النسبة لا تتطابق مع التقديرات الأخرى، وكانت المنهجية المستخدمة محل شك؛ ومن هنا جاءت الحاجة إلى دراسة جديدة.

[39] يجري البنك الدولي استعراض منتصف المدة للخطة الإستراتيجية المتكاملة في إطار المساعدة الفنية المقدمة لإصلاح قطاع الاتصالات في إطار برنامج من الخدمات الاستشارية والأعمال التحليلية (P171784).

للاستخدام الرسمي فقط

الإلكتروني بإنشاء نظم يمكنها رصد ومتابعة الأحداث المناخية والتحذير منها والتصدي لها. وقد أثبتت جائحة كورونا الأهمية البالغة لخدمات الربط في رصد ومتابعة تفشي الأوبئة والجوائح وإدارتها وكبح جماحها، وقد تصبح هذه الجوائح متكررة على نحو متزايد بسبب تغير المناخ.

23. **وتستهدف الجهود المبذولة في إطار المكون الفرعي 1.2 لتحسين خدمات الربط الاستفادة من إستراتيجية الانفتاح التدريجي في سوق النطاق العريض (في إطار المساندة المقدمة من المكون الفرعي 1.1)، وستركز تحديدا على المؤسسات التعليمية والمؤسسات العامة الأخرى.** وسيعمل المشروع على تحفيز الاستثمار الخاص من خلال الاستفادة من الطلب على خدمات الإنترنت من جانب الحكومة كمستأجر رئيسي لتعبئة رؤوس الأموال من القطاع الخاص، مع تقديم المساعدة الفنية للحكومة والهيئة التنظيمية متعددة القطاعات وتبادل الدروس المستفادة أولا بأول للحصول على خدمات إنترنت منخفضة التكلفة. وسيتم تتبع قيمة الاستثمارات الخاصة التي تمت في إطار المشروع من خلال مؤشر وسيط. أما آلية التنفيذ المقترحة التي ستستخدم فستكون من خلال الشراء المسبق لسعة الإنترنت، مع تجميع الطلب وفقا لنهج متعدد المراحل، يبدأ بمرحلة تجريبية، ترتبط بالمستوى الحالي لتحرير السوق. و ستشمل المرحلة التجريبية الأولى العمل مع وزارة التعليم والتطوير المهني على عدد من المدارس المختارة[40] التي بها بالفعل خدمات ربط بشبكة بالألياف البصرية لاختبار التوسع في سعة النطاق العريض، من خلال برامج الشراء المسبق، والتعلم من الخبرات والتجارب لوضع خطة أكثر شمولية لخدمات الربط في المدارس، وستتضمن هذه الخطة أيضا تكاليف التشغيل والصيانة[41] وتدريب المعلمين. وسيدعم المكون الفرعي 1.2 أيضا الخطة الإستراتيجية لوزارة التعليم والتطوير المهني لتعزيز التعليم والتعلم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الاستفادة من مشاركة القطاع الخاص. وستجري مساندة الأنشطة التالية في إطار هذا المكون الفرعي:

المكون الفرعي 1.2. (أ) المرحلة التجريبية (0.5 مليون دولار)

24. **سيتم الشراء المسبق لسعة الإنترنت في المرحلة التجريبية بموجب عقد قصير الأجل (مدته سنتان/3 سنوات) مع شركة جيبوتي للاتصالات أو شركة أفريفايبر** (وهما شركتا التشغيل اللتان لديهما تراخيص تشغيل)، أو شركتي تشغيل أخريين لديهما تراخيص تشغيل حديثة. وستكون المرحلة التجريبية بلا أي شروط للصرف، لأنها في الأساس دليل يفيد استيعاب التصور العام للمشروع. ومن شأن الشراء المسبق لسعة الإنترنت بالنيابة عن الحكومة أن يأتي مُكملا، وليس مُكررا، للبرنامج الحكومي القائم، الذي تضطلع به شركة جيبوتي للاتصالات، والذي يهدف إلى توفير خدمات ربط فعلي بالإنترنت باستخدام شبكة الألياف البصرية للمدارس (أي تقوم شركة جيبوتي للاتصالات بتغطية تكاليف الاستثمار الثابتة، ويغطي المشروع تكاليف الاستخدام). وفي إطار هذه المرحلة التجريبية، ستستفيد وزارة التعليم والتطوير المهني من الخبرات الفنية وتبادل أفضل الممارسات بشأن ترتيبات خدمات الربط المبتكرة (على سبيل المثال، ترتيبات الشراء المسبق، والصيانة وما إلى ذلك)، والتي بدورها ستعمل على إثراء خطة خدمات الربط الأكثر قوة الخاصة بالمدارس بالمعلومات اللازمة والمفيدة. وسيتم تتبع عدد الفتيات والفتيان المستفيدين من تعزيز خدمات الربط في هذه المدارس على نحو منفصل.

المكون الفرعي 1.2 (ب) مرحلة التنفيذ (4.5 ملايين دولار من المؤسسة الدولية للتنمية ونحو مليون دولار رأس مال خاص)

25. **سيعمل المكون الفرعي 1.2 على تعزيز البنية التحتية الوطنية لخدمات الربط الرقمي وسيحفز الاستثمارات الجديدة التي يقودها القطاع الخاص.** والهدف من ذلك هو تنويع البنية التحتية بدلا من الاعتماد فقط على شبكة شركة جيبوتي للاتصالات، وبالتالي توسيع نطاق تغطية خدمات الاتصالات الثابتة (الهاتف المنزلي/الثابت)، وتدعيم خدمات الربط المحسنة في مبان حكومية مختارة، والسماح بتحديد التعريفات على أساس توافر العروض التنافسية في سوق الاتصالات التنافسية الناشئة. وستفتح المناقصة التنافسية لتوفير خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية للمباني الحكومية

[40] تشمل المؤسسات التعليمية غير المزودة بخدمات الربط الرقمي 67.1% من المدارس الابتدائية، و 23.1% من الكليات، و 19.2% من المدارس الثانوية.
[41] التكاليف المتعلقة بصيانة وتشغيل خدمات نقل تكنولوجيا الاتصالات إلى المدارس.

للاستخدام الرسمي فقط

المستهدفة، التي ستتطلب بنية تحتية قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات باستخدام شبكة الألياف البصرية، الباب أمام مشغل واحد على الأقل من القطاع الخاص، بالإضافة إلى شركة جيبوتي للاتصالات، للسماح باختيار الخدمة على أساس تنافسي. وينبغي للمشغل المناسب من القطاع الخاص أن يقوم بتوفير رأس المال الخاص به، أو أن يكون مستعدا للقيام بذلك، لعمل تغطية كاملة باستخدام الألياف البصرية. وسيحصل صاحب العرض الفائز بالمناقصة على دفعات بموجب عقد خدمة مع الحكومة، لمدة لا تقل عن 5 سنوات ، باستخدام أموال المشروع ، ومقابل إنجاز مراحل محددة من العمل وتقديم الخدمات في إطار زمني متفق عليه. وينبغي توقع تكاليف التشغيل والصيانة في المستقبل وتغطيتها في عملية تقديم العطاءات وترسية المناقصة، إلى أقصى حد ممكن، وإن كانت مدة هذه التكاليف قد لا تتجاوز التاريخ المقرر لإغلاق المشروع. وسيناقش القائمون على المشروع مع الحكومة مخصصات الموازنة العامة للدولة الضرورية لتغطية أعمال التشغيل والصيانة بعد إغلاق المشروع.

المكوّن 2: التحول الرقمي وتنمية المهارات الرقمية (مليونا دولار)

26. **يستهدف هذا المكون الاستفادة من فتح باب المنافسة تدريجيا والربط الرقمي الإضافي المدعوم في إطار المكون 1 لتعزيز التحول الرقمي وتنمية المهارات الرقمية، وهما أمران ضروريان لاستخدام خدمات الإنترنت في الأنشطة الإنتاجية.** وسيعمل هذا المكون على تعزيز المهارات الرقمية من خلال زيادة محو الأمية الرقمية وشمل الجميع، ومساندة الاقتصاد الرقمي من خلال تحفيز تطوير الحلول الرقمية واستخدامها.[42] وسيتم استهداف مجموعتين من المستفيدين: (1) عامة السكان، مع التركيز على النساء[43] والشباب؛ (2) ورواد المشروعات والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وستتم مساندة المكوِّنين الفرعيين التاليين:

المكون الفرعي 2.1. المهارات الرقمية لعامة السكان (1.0 مليون دولار)

27. **سيعمل هذا المكون الفرعي على بناء المهارات الرقمية الأساسية لعامة السكان.** وتحقيقا لهذه الغاية، سيدور محور تركيز هذا المكون الفرعي حول المدارس (المزودة بشبكة ربط معززة[44] في إطار المكون الفرعي 1.2) والمنصات الوطنية القائمة مثل مراكز التنمية المجتمعية، التي يمكن توفير خدمات الربط لها إذا لزم الأمر، ومركز القيادة وريادة الأعمال، ومركز التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية. سيساند المكون الفرعي 2.1 أنشطة المساعدة الفنية التالية:

وضع إطار لزيادة توافر المهارات الرقمية في جيبوتي

أ) **تحديد وتقييم المهارات الرقمية ومستويات الكفاءة.** سيتم وضع إطار وطني لتحديد المهارات الرقمية ومستويات الكفاءة، بما يتماشى مع المعايير الدولية مثل إطار الكفاءة الرقمية للاتحاد الأوروبي؛[45] وبناء على هذا الإطار، سيتم إجراء تقييم أساسي للمهارات الرقمية. وسيستخدم هذا التحليل لقياس مساهمة المشروع في تحسين هذه المهارات، وتقييم الأبعاد المختلفة للفجوة في المهارات الرقمية، على سبيل المثال الفجوة بين الجنسين، ومن حيث السن ومستوى التعليم، بين المناطق الحضرية والريفية؛

[42] يساعد ذلك على تنويع النشاط الاقتصادي بعيدا عن القطاعات والصناعات التقليدية، مما يساعد على حماية جيبوتي من المخاطر المناخية الكبرى.
[43] يناقش القسم جيم والملحق 6 من وثيقة التقييم المسبق للمشروع بمزيد من التفصيل كيف سيسهم المشروع في معالجة المعوقات المحددة التي تحول دون تحقيق المساواة بين الجنسين في القطاع الرقمي في جيبوتي.
[44] في سياق هذا المشروع، يعني ذلك المدارس والمؤسسات الأخرى التي تستفيد من سعة الإنترنت الإضافية في إطار المشروع (على سبيل المثال، السرعات العالية، والأسعار المدعومة، وما إلى ذلك).
[45] https://ec.europa.eu/jrc/en/digcomp/digital-competence-framework

للاستخدام الرسمي فقط

ب) **التعاون مع قطاع التعليم لدمج المهارات الرقمية الأساسية في المناهج الدراسية.** وفي هذه الصدد، يمكن **الاستفادة** من الخدمات المجانية، على سبيل المثال أنشطة منصة[46] (Code.org's Hour of Code Activities).

تعزيز المهارات الرقمية بين سكان جيبوتي

أ) **دورات محو الأمية الرقمية لعامة السكان.** سيتم تصميم دورات مباشرة، مع التركيز على النساء والشباب، وبالشراكة مع القطاع الخاص،[47] لتعزيز القدرات الأساسية لمحو الأمية الرقمية.[48] وسيتم الإعلان عن هذه الدورات من خلال وسائل الإعلام المطبوعة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والبرامج التلفزيونية والإذاعية، ومن خلال عقد ورش عمل وندوات توعية للمسؤولين عن وسائل الإعلام والتواصل في المدارس، ومديري المدارس، وقادة المجتمع، وعامة الجمهور.[49] واستكمالا للتدريب المباشر، يمكن استخدام منصة تعليمية قائمة عبر الإنترنت (مثل Coursera, Udemy) لمواصلة التعلم والمشاركة، والتخفيف من تدابير التباعد الاجتماعي المحتملة الناجمة عن كورونا وغيرها من الأزمات، بما في ذلك الأزمات الناجمة عن المناخ؛

ب) **تدريب "الرواد الرقميين" المحتملين** الذين يمكنهم نقل المهارات الرقمية وزيادة الوعي بالأمن السيبراني على مستوى المجتمع.

المكون الفرعي 2.2. المهارات الرقمية لرواد المشروعات والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة (مليون دولار)

28. **سيدعم هذا المشروع برامج المهارات الرقمية المتوسطة والمتقدمة لرواد الأعمال والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.** وسيهدف هذا النشاط إلى تعزيز المهارات الرقمية لدى الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك مهارات الأمن السيبراني، فضلا عن زيادة الوعي في هذا المجال. وسيعمل على استكمال أنشطة تنمية المهارات الجارية الأخرى في حافظة مشروعات مجموعة البنك الدولي ودعم تطوير بيئة تساعد الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التقليدية (أو "غير المتصلة بالإنترنت") على اعتماد التكنولوجيات الرقمية ونماذج الأعمال القائمة على التكنولوجيا التي من شأنها تحسين الكفاءة وخلق منتجات وخدمات تراعي احتياجات السوق،[50] مما يساهم في توسيع وتعميق التحول إلى الاقتصاد الرقمي. ومن شأن هذا التحول أن يزيد من أنشطة الابتكار والنمو الاقتصادي وفرص العمل، وفي نهاية المطاف تنويع مصادر الدخل في جيبوتي، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المعاكسة، بما في ذلك الصدمات الناجمة عن تغير المناخ. وسيساعد هذا التحول الرقمي أيضا المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في جيبوتي على توسيع خدماتها خارج الحدود والارتباط بالاقتصاد الإقليمي والعالمي، وتطوير حلول لتخضير الاقتصاد وزيادة قدرة جيبوتي على التصدي في مواجهة الصدمات. وتشمل أنشطة المساعدة الفنية المدعومة:

أ) **تقييما أساسيا للمهارات الرقمية المتوسطة والمتقدمة في الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة** استنادا إلى إطار الكفاءة الوطني (المدعوم في إطار المكون الفرعي 2.1). وسيقيس هذا التقييم مساهمة المشروع في تحسين هذه المهارات، وتقييم الأبعاد المختلفة، على سبيل المثال قطاع الصناعة، والفجوة بين الجنسين، والفجوة من حيث السن ومستوى التعليم، والفجوة بين المناطق الحضرية والريفية؛

للاستخدام الرسمي فقط

[46] https://code.org/learn.
[47] يمكن للقطاع الخاص، على سبيل المثال، توفير محتوى عالي الجودة لاستخدامه في هذه الدورات التدريبية.
[48] على سبيل المثال، معرفة استخدام أجهزة الحاسب، والدخول على الإنترنت، والبحث على الإنترنت، وتصفح الإنترنت، والبريد الإلكتروني، والدراية بوسائل التواصل الاجتماعي.
[49] سيتم تعزيز حملات التوعية من خلال وضع الرقمنة في سياق تغير المناخ وتسليط الضوء على دورها في زيادة القدرة على التكيف مع تغير المناخ.
[50] على سبيل المثال، يمكن ربط المدفوعات الرقمية ببرامج التحويلات الحكومية للسماح بالتوزيع المستهدف للمعونات في وقت قصير؛ ويمكن أن يتلقى الناس رسائل تنبيهية بشأن الصحة العامة أو غيرها من التحذيرات من الكوارث؛ وسيتمكن صغار المزارعين من رصد ومتابعة أحوال الطقس والموارد الطبيعية وأسعار السوق، وسيتسنى القيام بأعمال الرصد والمتابعة الصحية وتتبع المخالطين في أثناء تفشي الجوائح مثل كورونا.

ب) **الدورات الرقمية المتوسطة والمتقدمة**[51] للشركات والمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال لتمكينهم من تحقيق التحول الرقمي و / أو إنشاء منتجات مبتكرة تراعي احتياجات السوق. وسيتم استهداف الشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بناء على قائمة قامت بتجميعها غرفة التجارة، وسيتم الإعلان عن هذه الدورات من خلال حلقات عمل وندوات للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ووسائل الإعلام. وتماشيا مع نهج تعبئة رأس المال الخاص، سيتم تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل تقديم التدريب على المهارات الرقمية بشكل سريع ومبتكر، وربط المعروض من المهارات الجديدة بشكل أكثر فعالية بالطلب في السوق.[52] وينبغي تصميم الدورات الرقمية خصيصا للشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء ورائدات الأعمال؛

ج) **إنشاء أكاديمية افتراضية** للترميز، مع روابط إقليمية ودولية،[53] وستعمل هذه الأكاديمية على تعليم الترميز والمهارات الشخصية (المهارات الناعمة)التي تراعي احتياجات السوق للنساء والشباب ورجال الأعمال، والعمل على تطبيقها في الشركات المحلية والعالمية؛

د) **تشكيل مجموعة من المرشدين (الخبراء المعلمين) والمستشارين** الذين سيساعدون رواد الأعمال والشركات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على تحديد فرص التدريب المناسبة، وتدريبهم على أفضل الممارسات الخاصة بالتحول الرقمي ونمو أنشطة الأعمال. وسيعمل المشروع بصورة نشطة مع المرشدات والمستشارات لمساعدة رائدات الأعمال على التغلب على التقاليد الاجتماعية والمعوقات التي تحول دون مشاركة النساء.

للاستخدام الرسمي فقط

المكوّن 3: إدارة المشروع (1.5 مليون دولار)

29. **يغطي هذا المكون التكاليف التي يتكبدها المقترض لتنفيذ المشروع وإدارته،** بما في ذلك تكاليف الموظفين والتشغيل (مثل اللوازم المكتبية وأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات) المرتبطة بأعمال المشتريات والتعاقدات والتوريدات، والإدارة المالية، والاتصالات والإجراءات الوقائية، والرصد والمتابعة والتقييم، والتنسيق العام للمشروع ومشاركة المواطنين. ويُقترح استخدام مبادرة التمكين الجغرافي للرصد والتقييم بالنسبة للبند الأخير. وستستخدم مؤشرات النتائج الخاصة بالمشاورات ومعالجة التظلمات لمتابعة مستوى مشاركة المواطنين.

المكوّن 4: مكوِّن الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة (0 دولار)

30. **في أعقاب الصدمة العالمية الناجمة عن جائحة كورونا، أصبح من الممارسات الشائعة لجميع مشروعات الإقراض التابعة للبنك الدولي دمج مكون خاص بالاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة.** وسيخصص لهذا المكون في البداية مبلغ صفر، ولكن يمكن تمويله في أثناء تنفيذ المشروع للسماح باستجابة سريعة في حالات الطوارئ غير المتوقعة. وهذا المكون يتيح المرونة للاستجابة للأزمات (التي يمكن تمويل إجراءات معالجة آثارها) عند وقعها. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، الأزمات الإنسانية التي تتطلب توفير خدمات اتصالات في حالات

[51] على سبيل المثال، التجارة الإلكترونية، والمشتريات الإلكترونية، والتكنولوجيا المالية، وتحليل البيانات، والمنصات السحابية، والتسويق الرقمي المتقدم، وتطوير البرمجيات، والتكنولوجيات الجديدة.
[52] على سبيل المثال، يمكن إعداد دورات بالتعاون مع المؤسسات القائمة المعنية بتدعيم ريادة المشروعات القائمة مثل مركز المهاتما غاندي للقيادة وريادة الأعمال ومركز التكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية، التي يمكن أن تتيح مواردها وحيزها المادي لتعليم هذه المهارات المتخصصة.
[53] يمكن للشركاء الإقليميين والدوليين من القطاع الخاص توفير المحتوى، وتقديم الدورات الدراسية، و/أو منصة التعليم عبر الإنترنت.

الطوارئ لتحل محل المرافق التي تضررت، أو لتسهيل المدفوعات الإنسانية الطارئة باستخدام خدمات الأموال عبر الهاتف المحمول. وسيوضع قسم في دليل تنفيذ المشروع في تاريخ سريان المشروع، يحدد شروط وطرائق استخدام مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة.

السياسات القانونية الخاصة بالعمليات

	هل تم تفعيلها؟
المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية – –منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)	لا
منشور سياسة العمليات (OP 7.60) بشأن المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها	لا

ملخص تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية

وعلى الرغم من عدم التخطيط لأي أعمال مدنية في إطار المشروع، فإن المخاطر البيئية والاجتماعية تشمل توليد النفايات الخطرة الإلكترونية، ومخاطر هيمنة النخبة، وإمكانية استبعاد الفئات الضعيفة والمحرومة وغيرهم من الحصول على منافع المشروع، ومخاطر التعرض لمخاطر الإصابة بفيروس سارس ـ كوفيد ـ 2 (SARS–Cov–2) في أثناء تنفيذ الأنشطة، سواء بالنسبة للمجتمع المحلي أو العاملين في المشروع، والمخاطر المرتبطة بظروف العمل وحماية العمالة. ولما كانت المخاطر خاصة بالموقع، ومنخفضة الحجم، ويسهل التخفيف منها بطريقة يمكن التنبؤ بها، فإن المخاطر البيئية والاجتماعية للمشروع تصنف على أنها متوسطة.

هـ. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

31. ستؤدي الوزارة المختصة (وزارة الاتصالات والبريد) دورا قياديا في التوجيه والإشراف على المشروع بوجه عام. وسيتم إنشاء وحدة جديدة لتنفيذ المشروع، ولكن نظرا لأن الوزارة ليس لديها خبرة سابقة في إدارة العمليات الممولة من البنك الدولي، فإن المشروع سيعتمد في البداية على الموارد والموظفين ذوي المهارات من خلال مشروع قائم بالفعل (مشروع تحديث الإدارة العامة برعاية الوكالة العامة لنظم معلومات الدولة التابعة لمكتب رئيس الجمهورية) في مرحلة انتقالية. وتضم وحدة تنفيذ مشروع تحديث الإدارة العامة خبراء في مجالات المشتريات والتوريدات، والإدارة المالية، والإجراءات الوقائية، والرصد والمتابعة والتقييم، لهم خبرة كبيرة في تنفيذ المشروعات الممولة من البنك الدولي. وفي مايو/أيار 2021، وقعت وزارة الاتصالات والبريد اتفاقية مع الوكالة العامة لنظم معلومات الدولة لإعارة أخصائيين في المجالات المالية والتوريدات والمشتريات والتعاقدات لأول سنتين في المشروع. والوكالة شريك موثوق به حيث إنها تتمتع بمعرفة جيدة بالسياسات والإجراءات الداخلية للبنك الدولي، بما في ذلك استخدام أداة التتبع المنهجي لتبادل المعلومات في مجال التوريدات (STEP)، ونظام تتبع المشتريات/التوريدات في البنك الدولي، وهي مسؤولة بشكل عام عن تسريع عملية تحديث الإدارة العامة من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي في وضع جيد يمكنها من تبادل المعلومات والتنسيق مع جميع أصحاب المصلحة والأطراف المعنية في البيئة المحيطة. وعلاوة على ذلك، ستكون الوكالة أيضا من المستفيدين الرئيسيين من المشروع المقترح.

32. ونظرا لأن هناك العديد من المؤسسات التي ستشارك بصورة مباشرة في الأنشطة التي ستنفذ، سيتطلب المشروع آلية فعالة للتنسيق والتنفيذ بين المؤسسات.

أ. وسيتم إنشاء لجنة توجيهية للمشروع، تدعمها لجنتان فنيتان، واحدة لكل مكون من المكونين 1 و 2. وسيرأس هذه اللجنة التوجيهية وزير الاتصالات والبريد وستضم ممثلين عن الوزارات المستفيدة، بما في ذلك وزارة الاقتصاد والمالية، والوكالة العامة لنظم معلومات الدولة، ووزارة التعليم والتطوير المهني، والهيئة التنظيمية متعددة القطاعات، بهدف إعطاء التوجيه الإستراتيجي للمشروع؛

ب. وسيرأس اللجنة الفنية (اللجنتين الفنيتين) وزير الاتصالات والبريد ، وستضم، بالإضافة إلى ذلك، ممثلين عن المشغل الحالي فضلا عن القطاع الخاص والمجتمع المدني، وستسمح بالتشاور مع القطاع الخاص بهدف تقديم المشورة الفنية. وسيناقش فريق عمل المشروع أيضا مع الحكومة فكرة إنشاء مجموعة عمل مختصة بالمنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني تكون بمثابة منتدى لتبادل الآراء

للاستخدام الرسمي فقط

بشأن هذا المشروع والمشروعات الأخرى في حافظة البنك الدولي. ومن الناحية المثالية، يمكن أن يكون المشروع، عند إنجازه، بمثابة واجهة للتفاعل بين الحكومة والمواطنين، على سبيل المثال، بشأن الإستراتيجية الرقمية وخطة العمل ذات الصلة؛

ج. وستضم وحدة إدارة المشروع التابعة لوزارة الاتصالات والبريد، منسقا للمشروع، وأخصائيين في الشؤون المالية والمشتريات، ومسؤول اتصال معنيا بالإجراءات الوقائية بالبيئية والاجتماعية؛

د. وستكون هناك اختصاصات بسيطة للجنة التوجيهية واللجنتين الفنيتين توضح أدوارها ومسؤولياتها، ومواعيد الاجتماعات، والنواتج المتوقعة، وستكون هذه الاختصاصات جزءا من دليل تنفيذ المشروع، الذي سيكون جاهزا في تاريخ سريان المشروع. وسيتم تقديم ملخص موجز للاجتماعات لفريق عمل البنك الدولي لأغراض طرح المعلومات.

مسؤولا الاتصال

البنك الدولي
تيموثي جون تشارلز كيلي
كبير أخصائيي التنمية الرقمية

إريك راؤول فيليب دوناند
أخصائي أول تنمية رقمية

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المتلقية للمنحة
جمهورية جيبوتي
معالي الوزير إلياس موسى دواله
وزير الاقتصاد والمالية المكلف بالصناعة
cabinet@mefip.gouv.dj

الهيئات المسؤولة عن التنفيذ
وزارة الاتصالات والبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
رضوان عبد الله بهدون
وزير الاتصالات والبريد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
contact@communication.gouv.dj

للاستخدام الرسمي فقط

للاستخدام الرسمي فقط

للمزيد من المعلومات، يُرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي
H Street, NW 1818
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000
Web: http://www.worldbank.org/projects

الموافقة

رئيسا فريق العمل:	تيموثي جون تشارلز كيلي إريك راؤول فيليب دوناند

تمت الموافقة

مدير قطاع الممارسات:		
المديرة الإقليمية للبنك الدولي المسؤولة عن مصر واليمن وجيبوتي:		